دور الخبراء الاجانب في تاريخ العراق الاقتصادي ارنست داوسن انموذجا

الأستاذ المساعد الدكتور

جامعة القادسية/ كلية التربية/قسم التاريخ

الملخص:-

تعد الارض اهم مصادر الثروة الوطنية وانها تتميز عن غيرها من الثروات بعدة مميزات منها صعوبة زيادتها وسدها حاجة ماسة من حاجات الانسان وعدم قابليتها للفناء ولايمكن تحويلها او نقلها ومتفاوتة في نوعيتها .

تعد الزراعة الفعالية الرئيسية في الاقتصاد العراقي ففي المرحلة الاولى من تاسيس الدولة بفعل وجود الاراضي الصالحة للزراعة والماء المتيسر مع وجود الايدي العاملة الكافية لذلك واستمر باهمية الزراعة حتى بروز مصادر اخرى للثروة الوطنية والتي تمثلت في اكتشاف النفط واصبح من الموارد الاساسية ومن ثم المصدر الرئيسي للثروة الوطنية حتى تم وصف الدولة بالريعية ونسعى جاهدين للتخلص من هذا الوصف وقد انتهت السلطة العراقية بعد تاسيس الدولة الى الازمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الدولة ومن اجل السعي للخلاص من هذه الازمة وبالتشاور مع الادارة البريطانية حاولت الحكومة العراقية استدعاء الخبير البريطاني ارنست داوسن لمساعدتها في الوصول لحل للازمة الاقتصادية من هنا تاتي اهمية البحث المعنون دور الخبراء الاجانب في تاريخ العراق الاقتصادي ارنست داوسن انوذجا .

المقدمة:-

تعد الارض اهم مصادر الثروة الوطنية وانها تتميز عن غيرها من الثروات بعدة مميزات منها صعوبة زيادتها وسدها حاجة ماسة من حاجات الانسان وعدم قابليتها للفناء ولايمكن تحويلها او نقلها ومتفاوتة في نوعيتها تعد الزراعة الفعالية الرئيسية في الاقتصاد العراقي ففي المرحلة الاولى من تاسيس الدولة بفعل وجود الاراضي الصالحة للزراعة والماء المتيسر مع وجود الايدي العاملة الكافية لذلك واستمر باهمية الزراعة حتى بروز مصادر اخرى للثروة الوطنية والتي تمثلت في اكتشاف النفط واصبح من الموارد الاساسية ومن ثم المصدر الرئيسي للثروة الوطنية حتى تم وصف الدولة بالريعية ونسعى جاهدين للتخلص من هذا الوصف وقد انتهت السلطة العراقية بعد تاسيس الدولة الى الازمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الدولة ومن اجل السعي للخلاص من هذه الازمة وبالتشاور مع الادارة البريطانية حاولت الحكومة العراقية استدعاء الخبير البريطاني ارنست داوسن لمساعدتها في الوصول لحل للازمة الاقتصادية من هنا تاتي اهمية البحث المعنون دور الخبراء الاجانب في تاريخ العراق الاقتصادي ارنست داوسن انوذجا . توزع البحث على مبحثين :-

جاء الاول بعنوان الفعالية الزراعية في العراق اواخر العهد العثماني وحتى قيام الدولة العراقية اوضح المبحث الفعالية الزراعية اواخر العهد العثماني مع انه كان نشطا ولكن هدفه الاساس سد الحاجة المحلية للعشيرة لان ابن العشيرة يعتقد التميز عندما لايحتاج الى ابناء العشائر الاخرى الا ان الامر تغير بعد افتتاح قناة السويس عندها تحولت الارض ال وسيلة الانتاج واصبح صاحب الارض يعتبر الارض تعادل المبالغ التي يتاتىء من المبالغ بعد تصدير المنتج وفي هذا الباب ضعفت العلاقات العشائرية وحاولت السلطة العثمانية في هذه المرحلة اضعاف لدور الشيخ . اما المبحث الثاني حمل عنوان الفعالية الزراعية في ظل الانتداب وحتى استقدام الخبير البريطاني ارنست داوسن ففي هذه المرحلة حاولت الادارة البريطانية تصحيح الحالة التي مرت بها الادارة العثمانية التي حاولت اضعاف لدور الشيخ الا ان الادارة البريطانية حاولت دعم مواقف الشيخ باعتباره الاساس الذي يدعم كل ابناء العشائر علما ان الفعالية الزراعية كانت نشطة الا ان الازمة الاقتصادية كانت تنمو ويبدو ان كل الطرق التي اعتمدتها الدولة لم تجد نفعا لذلك استدعت الخبير البريطاني والاخير قدم تقريره الى الحكومة ومن خلاله وضعت الدولة العراقية مجموعة من القوانين والهدف التخلص من الازمة الاقتصادية وسنلاحظ ان الحكومة العراقية وبموجب تقرير داوسن اصدرت قوانين التسوية والتي جعلت الشيوخ جزء من النظام السياسي يتاثرون بما يحدث للنظام السياسي .

اعتمد البحث على مصادر متنوعه منها الوثائق غير المنشورة وبالذات تقرير الخبير البريطاني الذي يعد الاساس الذي قام عليه البحث اما الرسائل الجامعية تاتي في المقدمةومن ابرزها رسالة حسن هاشم خلف

المعنونة الملكية الزراعية في العراق وافاق تطورها ورسالة اسماعيل نوري الربيعي المعنونة تاريخ العراق الاقتصادي , اضافة الى مصادر اخرى .

اد حسن علي عبدالله / كلية التربية / جامعة القادسية

المبحث الاول

الفعالية الزراعية في العراق اواخر العهد العثماني وحتى قيام الدولة الجديدة

امتاز العراق بمميزات من الممكن اعتبارها ايجابية وبنفس الوقت سلبية , في ضوء النتائج التي افرزتها , اما في حقل الجوانب الطبيعة تميز العراق بتباين طبيعي ففي المنطقة الشمالية كانت الطبيعة الجبلية الصعبة والمعقدة وساهمت بمنتوجات زراعية يختلف بعضها عن منتوجات المناطق الاخرى وسكنت من قبل مجاميع بشرية حاولت جعل مجتمعها يتمايز عن كل ابناء المجتمع العراقي [١] . اما في الوسط كانت المنطقة المتموجة والسهلية وفي الجنوب كانت المنطقة سهلية رسوبية حديثة التكوين ومن الممكن القول ان التباين الطبيعي ظاهرة ايجابية لا نه ساهم في خلق موارد طبيعية متباينة ورافق ذلك تباين قومي توزع حسب المناطق السكانية ومنها القومية الكردية كانت تسكن المنطقة الشمالية الشرقية منها والغربية ومع وجود القومية العربية والتي تشكل النسبة الاكبر في المجتمع العراقي وهناك القومية التركمانية والتي تعد ثالث قومية رئيسية اضافة الى القوميات الاخرى والديانات المتعايشة في المنطقة وهناك تباين طائفي ايضا , الا ان كل ذلك لم يؤثر على التعايش السلمي بين القوميات والديانات والطوائف اينما تجد العيش المناسب لها ولم يؤثر ذلك على الاستقرار في داخل العراق او اثر على استقرار المنطقة المحيطة [٢]

في البداية علينا الاجابة على السؤال ما هي الظروف الاقتصادية التي عاشها العراق في المدة الاولى ؟ الامر الذي دفع الادارة العراقية وبالتنسيق مع سلطات الانتداب البريطاني بالدعوة لاستقدام خبراء اجانب من اجل السعي لتخليص العراق من ازمة اقتصادية او معالجة ظروف اقتصادية صعبة وعلينا ان ندرك في المرحلة اللاحقة الخطط الاقتصادية التي وضعها الخبيرالاقتصادي الاجنبي ومقدار مساهمتها في حل الاوضاع الاقتصادية في العراق لنحتكم ونقوم الدور المناط به وماذا تحقق على ارض الواقع في تاريخ الاقتصاد العراقي , مع ادراكنا ان السؤال المعروض سابق لأوانه في بداية البحث .

تعد الارض اهم مصادر الثروة الو طنية الا انها تتميز عن غيرها من الثروات بعدة مميزات منها صعوبة زيادتها وانها تسد اهم حاجة من حاجات الانسان الا وهو الغذاء ولأيمكن للإنسان ان يستمر بدونه وعدم قابليتها للفناء ولا يمكن تحويلها او نقلها وهي متفاوتة في نوعيتها , الا ان الارض تكون اكثر فاعلية ومنتجة اذا عمرة من قبل الانسان باعتباره اهم رسمال في الوجود , ومن اجل قيام الانسان بالواجب المناط به من قبل الله خير قيام ينبغي ان يوفر لنفسه الغذاء والدواء والكساء والسكن اللائق ولاسبيل لتحقيق الفقرات

المار ذكرها الا بالعمل المنتج والكسب ولذلك اصبح ضمن الموروث بان العمل عبادة لا نك اذا لم تستطع ان توفر لنفسك المستلزمات الاقتصادية لا يمكن ان تمارس حياتك العبادية بصورة دقيقة ولكن ليس عليه الاكتفاء بتامين الضروريات المتعارف عليها ما دام مسموح له ببلوغ درجة الترف والتمتع وبهذا نقول ان المال المتراكم والمكتسب من فعاليات الانسان الاقتصادية سينال رضا الله اكثر من المال المتأتي من المساهمة في مؤسسات الدولة المختلفة حسب وجهة نظر البعض ولإدراك الناحية الاقتصادية علينا دراسة الفعاليات الاقتصادية المختلفة والتي بمجموعها تشكل لنا البناء الاقتصادي [٣].

الزراعة

تعد الزراعة الفعالية الاقتصادية الابرز التي تنتج من تفاعل الارض والانسان وقد مارسها الانسان العراقي القديم واستمرت اهميتها منذ ذلك التاريخ والى الان علما ان الزراعه في العراق تعتمد في الري على مياه نهري دجلة والفرلت وذلك لان سقوط الامطار في المنطقة غير كاف وغير مناسب في توقيتاته ولمعالجة ذلك كان الامر يقتضي اقامة نظام متقدم ودقيق للري بل حتى موسم الفيضان كان غير مناسب كل ذلك ساهم في هجر الزراعة وتشجيع البداوة ونشوب المنازعات حول الاراضي القليلة التي بقيت صالحة للزراعة وساد العراق حالة من التدهور الاجتماعي والاقتصادي والحروب العشائرية واضمحلال المدن وفي مثل تلك الظروف من الصعب نمو الوعي الوطني بل ان الفرد ينظر الى عشيرته باعتبارها الملاذ الامن له ويعتبرها تمثل الولاء الاكبر اما النظر الى الوطن يمثل الولاء الاصغر لانه يعتقد ان حقوقه اذا سلبت تعود مباشرة اذا انتخى بعشيرته اما اذا قدم شكوى للسلطات الحكومية فانها قد تتاخر كثيرا حتى تسترد الحق له [٤] , الا ان الدراسات المهتمة بتاريخ العراق ارتكزت على التاريخ السياسي لانه في نظرها اداة التغير الاساسي في الاحداث واهملت التاريخ الاقتصادي والذي يعد بحق المحرك الاساسي لمختلف التوجهات واكتشاف معظم المؤثرات التي ساهمت بصورة مباشرة او غير مباشرة في توجيه التاريخ على اعتبار الاقتصاد عجلة التاريخ ومن خلاله ممن رسم التوجهات السياسية والاجتماعية .

في البداية علينا تحديد السكان من حيث الاعداد ونوع السكن وممارسة المهنة ولكن اذا حاولنا ان نقف عند عدد السكان في العراق فقد شهد اضمحلال كبير في عدد السكان ووصف بالاضمحلال المخيف وفي هذا الباب يقول شارل عيساوي ان البلاد كان سكانها في العصر الوسيط يزيد ثلاثة اضعاف السكان في اواسط القرن التاسع عشر ويفسر هذا الاضمحلال السريع الى غزوات الطاعون المتكررة والحروب الداخلية والخارجية وسوء الخدمات [٥] واننا ندرك الصعوبة في تحديد المهن بصورة دقيقة الا انه بإمكاننا القول ان سكان المدن في المجتمع العراقي يشكلون ٢٥% من نفوس العراق اما القبائل الرحل يشكلون نسبة تقدر ١٠% اما الباقي هم سكان الارياف وتقدر نسبتهم ٦٥% وتقع على عاتقهم العملية الزراعية فيما

اذا استمروا في اعمالهم [٦] علما ان العراق قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يكن يصدر اية منتوجات محلية وسنلاحظ لغاية عام ١٨٧١ كانت صادرات العراق السنوية تقدر ١٥٠ الف دينار وخلال المدة من ١٨٨٨ ولغاية ١٨٩٥ ارتفت صادرات العراق السنوية الى مليون وربع مليون دينار في عام ١٩١٣ بلغت ما يناهز الثلاثة ملايين دينار[٧] . اذا كان التحديد السابق في ضوء العدد السكاني فمن الممكن ان نحدد على ضوء ما يشغله من مساحة الارض سنجد ان سكان البادية شغلوا ٦٠% من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٢٢٣) الف كم٢ او ما يعادل (١٨١,٦) مليون دونم وتبلغ مساحة الارض المزروعة والقابلة للزراعة في مناطق الري ما يعادل (٨٠) الف كم٢ وبذا يقدر مجموع الاراضي القابلة للزراعة في العراق بأجمعه (١٢١) الف كم٢ ومعنى هذا ان ٢٥% تقريبا من مجموع مساحة العراق هي اراضي قابلة للزراعة ولا تزرع من هذه الارقام الا (٢٣) الف كم٢ وبذلك تقدر نسبة الاراضي التي تزرع بالفعل ١٩,٢٥ % من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة في العراق وبما انه لا يمكن ذكر الارض بدون الاشارة الى السكان عليها فقد قدر عدد السكان وفي بداية الاحتلال البريطاني للعراق ما يعادل ٢٨٤٩٠٠٠مليون نسمة وهو مؤشر ان نفوس العراق في طريقها الى النمو والتزايد [٨] . وبالامكان ان نتابع التغيرات السكانية في العراق في ضوء طبيعتها وحسب الجدول الاتي [٩]

السنة	البدو	%	الريف	%	الحضر	%	المجموع	الملاحظات
١٨٦٧	٤٥٠	٣٥	٢٢٥	٤١	٣١٠	٢٤	١٢٨٠٠٠٠	
١٨٩٠	٤٣٣	٢٥	٩٦٣	٥٠	٤٣٠	٢٥	١٨٢٦٠٠٠	
١٩٠٥	٣٩٣	١٧	١٣٢٤٠٠٠	٥٩	٥٣٣	٢٤	٢٢٥٠٠٠٠	
١٩٣٠	٢٣٤	٧	١٢٤٦٠٠٠	٦٨	٨٠٨	٢٥	٣٢٨٨٠٠٠	

ان الارقام المثبته في الجدول وحسب المناطق السكانية تؤشر لنا ان سكان البدو في طريقهم الى الانخفاض في الاعداد وتعد ظاهرة صحية في المجتمع الطامح للانتقال من حالة التنقل الى الاستقرار لذلك كانت النسبة في طريقها الى الانخفاض وبنسبة كبيرة وعندما نقف عند المستوى الثاني وهم سكان الريف نجد النسبة في طريقها الى الارتفاع لان الفرد عندما يسعى للتخلص من حياة البداوة ينتقل الى حياة الريف وقد تكون اطول مدة ممكنة ومن الممكن ان نتقل من السكن الريفي الى السكن المدني الا ان تلك النسبة قليلة جدا باستثناء الهجرة الواسعة من الريف الى المدينة بفعل متغيرات اقتصادية او سياسية

ان الارقام السابقة تشير ان المجتمع ينقسم في ضوء الفعاليات الاقتصادية التي يمارسها الى المجتمع الريفي والذي يعد افضل حالا من المجتمع البدوي ودائما تسعى الحكومات ومن باب تطوير او تنمية

المجتمع تحاول ان تقلل من المجتمع البدوي لحساب بقية المجتمعات وبالدرجة الاولى عندما يتطور المجتمع البدوي يتحول الى المجتمع الريفي المستقر وفي المراحل المتقدمة تحاول ان يجعل المجتمع الريفي قريب جدا من المجتمع المدني وكلما تمكنت الحكومات من تقليل الفوارق في الخدمات المقدمة بين المجتمعات ساهمت بطريقة غير مباشرة في زرع الاستقرار وهذا ما سعت اليه الحكومات وهو تحقيق الامن[١٠] .

ان المسيرة التاريخية طويلة ومعقدة ومن الصعوبة الالمام بها دفعة واحدة لذلك علينا تقسيمها الى مراحل تفصل بينها محددات زمنية لها مميزات في الاحداث الواقعة وتأثيراتها القريبة والبعيدة ولابد ان تكون المحددات مقنعة ولها دلالات واضحة .

المرحلة الاولى تنطلق من اواخر العهد العثماني وحتى الاحتلال البريطاني الاول للعراق عام ١٩١٨ ولابد ان ندرك المدة الزمنية لهذه المرحلة وبعملية حسابية نجد ان المرحلة قيد البحث بلغ عمرها ٣٨٤ سنة واذا انقصنا منها الاحتلال الصفوي الثاني لبغداد والبالغ ١٦ سنة وبعد انقاص هذه المدة الزمنية من المدة العامة يصبح العراق خضع للاحتلال العثماني عام ٣٦٨ سنة وعند تقسيمها الى ثلاث اقسام يصبح من نصيب كل قسم ١٢٢ سنة اما المدة التي خصصتها واطلقت عليها اواخر من اواخر العهد العثماني يبلغ عمرها تقريبا نصف قرن من مدة تجاوزت ثلاثة قرون ونصف التي عاش فيها العراق تحت السيطرة العثمانية[١١] .

امتازت المرحلة التي نحن بصددها بانها تمثل بداية النهاية للوجود العثماني وكذلك البداية الرئيسية للتدخل البريطاني بكل ثقله من الوجود الاقتصادي الى الوجود العسكري الفعلي حيث اصبحت ادارة العراق بيد مندوب مدني يتبع لوزير شؤون الهند وله مساعدان احدهما للشؤون القضائية والاخر للشؤون الاجتماعية وتراس الادارة المركزية المندوب المدني السير برسي كوكس[١٢] واستمر حتى مايس ١٩١٨ وتبعة السير ارنولد ولسن[١٣] كمندوب مدني بالوكالة[١٤] . واذا حاولنا ان نقف عند اهم مميزات العراق في المرحلة قيد البحث والتي اطلقنا عليها المرحلة الاولى في الامكان ان نطلق الصفة العامة بانه كان متخلف في مختلف شؤون الحياة وبالذات الاقتصادية منها وفي مقدمة العوامل التي ساهمت في خلق ذلك التخلف يكمن بانه كان ساحة الصراع السياسي بين القوى الطامعة في السيطرة عليه او انه كان حلبة صراع للقوى المتنافسة والتي تطمح كل منهم ازاحة الاخر وكانت ارض العراق هي الحلبة المقبولة من قبل المتنافسين[١٥] .

لقد اعتبرت الدولة العثمانية ان الارض واحدة من وسائل الانتاج المهمة وبنفس الوقت كانت واحدة من وسائل ضبط الامن في المناطق المضطربة امنيا وتعد الولايات العراقية واحدة من مناطق الاضطراب الرئيسية وحاولت السلطة العثمانية من اجل السيطرة اصدار قوانين للاراضي وتم ذلك فعلا باصدر عام

١٨٥٨ [١٦] , ويمكن القول باصدار القانون نجحت السلطات العثمانية في تويل النظام العشائري الى نظام مبني على اسس مادية بسيطر فيه الشيوخ على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية التي كانت مشاعه بين افراد العشيرة والذي ارسى قواعد جديدة في الاقطاع العشائري يسيطر الشيوخ المتنفذين والملاكين الاغوات على النشاط الزراعي ليس في الاراضي التي تقع تحت سيطرتهم وانما امتد اعينهم الى اراضي العشائر المجاورة ما ولد صراعا عشائريا دمويا على الارض [١٧] علما ان الدولة العثمانية ادرجوا معظم الاراضي في العراق تحت صنف الاراضي الاميرية لذلك كانت تدعي ملكية هذه الاراضي الا انها من الناحية العملية كانت عاجزة عن وضع هذا الادعاء موضع التطبيق بل ان الحكومة لم تكن قادرة على اختيار الحائزين ولا السيطرة على نظام الزراعة ولم تكن تامل في الحصول على حصتها الشرعية ولم يكن للحكومة من الاعتراف بواقع الممارسات العشائرية وبعبارة اخرى ان الحكومة العثمانية استمرت من الناحية القانونية او الشرعية تعتبر الارض ملكا لها في حين العشائر اصرت على اعتبار الارض ملكا للعشائر [١٨] الا ان القانون المشار اليه لم يطبق الا في عام ١٨٧٠ وقد حاول الوالي مدحت باشا علاج مشاكل العشائر باستخدام الارض ومنح حقوق التصرف بالأراضي الاميرية بأسعار رمزية حتى وصل سعر الدونم الواحد (١٣٣) فلس تقريبا ومنحت الاراضي لقاء سندات وسميت في حينها سندات اراضي الدولة , الا ان النتائج الايجابية والتي كانت متوقعة من تطبيق النظام لم تكن كافية فقد تمكن اشراف المدن والاغوات من الحصول على سندات ملكية الاراضي من الفلاحين الشاغلين للأرض ويمكننا القول ان نظام الطابوا الذي وجد لغرض حماية الفلاحين بدا يستخدم وسيلة ضدهم , علما ان فرضية الوالي مدحت باشا هو تحطيم المؤسسات العشائرية وتحويل ابن العشيرة الى مزارع يملك الارض ملكية خاصة ومحددة قانونا وستنهي المنازعات العشائرية على الاراضي وتحل الدولة محل العشيرة ويصبح ان العشيرة مسؤول امام الدولة وليس امام العشيرة والشيخ وبالتالي ستزيد مساحة الاراضي الزراعية [١٩] .

الا ان السؤال المعروض هنا هل حقق القانون النتائج المرجوة منه ؟ الجواب كلا ولإثبات ذلك نشير ان في القانون تضمن ان السلطات العثمانية لم تكن مستعدة للاعتراف بحق التقادم الخاص بملكية الارض الا في حالة من يستطيع اثبات اشغاله وزراعته لها كحد ادنى من الزمن قدره عشر سنين وهذا الشرط لا يكاد الفرد العشائري المتنقل على الدوام في ارجاء ديرة العشيرة وخارجها خاصة اذا كانت احوال التربة سيئة او حيث تكثر الفيضانات او تحول مجاري الانهار كل ذلك جعل ابن العشيرة اصبح غريب عن الارض واصبحوا مستأجرين او عمال زراعيين يزرعون ارض الشيخ وهو في الغالب ملاك غائب يعيش في احدى المدن الكبرى [٢٠]

تراجعت الزراعة كثيرا في العراق في المرحلة التي حددت سلفا وقد تكون كلمة التراجع متواضعة والاجدر القول انها تدهورت بشكل كبير فقد اهملت مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية واكتسحها الرمال والاملاح حتى قدرت مساحة الاراضي المستغلة في الزراعة تتراوح من (٢ – ٧%) من مجموع الاراضي الزراعية ومعنى ذلك هناك (٩٣%) من الاراضي الزراعية غير مستغل [٢١] وهناك اسباب مختلفة لهذا العزوف منها بفعل ثقل الضرائب التي تفرض على الاراضي المستغلة وتتم حسب نوع الارواء مثلا اذا كانت الارض تسقى بالواسطة يدفع المزارع (عشر) المحصول واذا كانت تسقى سيحا يدفع(خمس) المحصول وكانت الدولة تأخذ ضرائب على الانتاج الزراعي ومن الممكن القول ان النظام الضريبي العثماني نظام ممتاز نظريا الا انه قاسي عمليا وهناك مؤشرات تؤكد اهتمام الدولة العثمانية بالإنتاج الزراعي وتمثل ذلك عندما قدم اعضاء المجلس العمومي لولاية بغداد من السلطات الحكومية تأسيس بنك للزراعة واستجابت السلطات الحكومية لذلك وتم اصدار القانون بذلك عام ١٩١٣ ومن اجل الارتقاء بالزراعة اعلنت مديرية الزراعة في ولاية بغداد بتأسيس مكتب عالي للزراعة لا عداد متخصصين في الزراعة وهناك مؤشرات ان المواد المصدرة من ولاية بغداد وتصل الى الشام تتجه من بغداد الى المنصورية ثم كفري ثم طوز خورما تو وداقوق ثم التون كفري ثم اربيل ثم الحمدانية والى الموصل ثم الشام ومن الممكن ان نطلق عليه طريق شرق بغداد . اما الاخر يطلق عليه غرب بغداد ينطلق الى الكاظمية ثم الدجيل ثم تكريت والى بيجي ثم الشرقاط ثم القيارة والى حمام العليل والى الموصل ثم الشام [٢٢] .

ان المؤشرات السابقة تؤكد الازدهار الزراعي ومع ذلك هناك اشارات تؤكد وضوح سمات التخلف الزراعي ويكمن اسباب ذلك التخلف نتيجة تدهور مشاريع الري وعدم اقامة اي مشاريع اروائية جديدة بفعل الفيضانات التي مرت على العراق اضافة الى استخدام الوسائل البدائية القديمة في العمليات الزراعية ومن الممكن اضافة الملكية الزراعية واحدة من العوامل التي ساهمت في التخلف الزراعي والذي زاد الطين بلة تاتي العلاقات العشائرية التي كانت سائدة لعبت دورا في التخلف الزراعي ومن الممكن ان تساهم في عملية النهوض الزراعي لان افراد العشائر يسعون الى زيادة انتاجهم الزراعي وهدفهم لكي لا يحتاجون العشائر الاخرى . [٢٣]

في ضوء ما تقدم من الممكن ان نضع سمات عامة للمجتمع العراقي في المدة من اواخر العهد العثماني وحتى الاحتلال البريطاني فقد كان مجتمعا قبليا يحوز الاراضي الزراعية بصورة جماعية وليس من الضروري ان تكون الاراضي التي في حوزته مزروعه كلها وللقبيلة الحق في استثمارها وكذلك المجتمع الزراعي يعتمد الاساليب البدائية في الزراعة ومنها القوى البشرية والحيوانية وهذا الامر يرافقه انخفاض في قابلية الارض الزراعية ويرافقه كذلك نقص في التخطيط للسياسة الزراعية المتكاملة ومع ذلك كان العراق يصدر عن

طريق ميناء البصرة حتى عام ١٩١٧ ما قيمته (١٢٢٨٧٨٦٥) مليون روبية وفي العام الذي تلاه بلغت صادرات العراق الزراعية من نفس الميناء ما قيمته (١٣٤٩٠٨١٩) مليون روبية وبعملية حسابية بسيطة نجد ان صادرات العراق الزراعية زادت خلال سنة عن التي سبقتها بمقدار (١٢٠٢٩٥٤) مليون روبية [٢٤] .

في ضوء ما تقدم يحق لنا القول ان حقبة الاحتلال العثماني للعراق واحدة من اكثر الحقب تاثيرا في تشكيل الاقتصاد العراقي بل وفي تشكيل العراق نفسه وقد ساهم الاهمال المتعمد للاقتصاد في الحقبة العثمانية وسياستها العامة في ايجاد علل مزمنة في الاقتصاد العراقي بل وجذرت تخلفه ومن ثم ترسيخ تبعيته وذلك عندما سعت الادارة العثمانية الى دمج الاقتصاد العراقي مع المنظومة الرسمالية عبر نظام الامتيازات وفتح العراق امام البضاعة المستوردة ونقلت المنتوجات الزراعية للخارج وفي ضوئها ازداد فقر الفلاح والشيخ ازداد غنى وكان محور هذه الازمة الارض وحيازتها واستغلالها واصبحت محور لصراع اجتماعي اقتصادي وسياسي .

عندما ادرك العثمانيون ان الحرب العالمية الاولى والتي دخلتها مجبرة وان نهايتها ستكون هزيمة الدولة العثمانية وبالتالي خروجها من المناطق التي كانت تسيطر عليها ومنها الولايات العراقية . بدات الدولة العثمانية بالانسحاب الا انها رغبت ان تترك الولايات التابعة لها فيها من المشاكل ما يتعب من ياتي بعدها وكانها تعتمد اسلوب هو اقذر من اسلوب الارض الحروقة بل انها سعت الى خلق فوضى مستقبلية في اهم نقطة عند السكان وهي الحقوق والاملاك لذلك كان التوجية بحرق السجلات الخاصة بالاملاك وبعضها حملته معها ومع كل ذلك ساهمت الحرب العالمية الاولى في ظهور كيانات سياسية كانت في المرحلة السابقة جزء من ممتلكات الدولة العثمانية وكما جاءت في نصوص معاهدة سيفر [٢٥] بفصل العراق عن الدولة العثمانية [٢٦]. حاولت السلطات البريطانية المحتل الجديد فرض اجراءات استثنائية الا انها وبنفس الوقت مارست الادارة البريطانية سياسة مزدوجة فبينما كان العسكريون يمارسون بعض الاجراءات على السكان كان بعض الحكام السياسيون يحاولون كسب ود السكان بالوعود والتصريحات المعسولة لذلك كان الاهتمام الاول لسلطات الاحتلال يتمثل في انشاء نظام جديد للادارة يقوم على اساس التنظيم القبلي العشائري وعلى احترام العادات والاعراف العشائرية وعلى اسناد شيوخ العشائر باعتبارهم ادوات لتنفيذ سياستها لذلك اخذ رجال السياسة والعسكرين البريطانين بالنظام الاقطاعي للسيطرة على العشائر بواسطة الشيوخ ومنحهم مزايا مادية ومعنوية وبهذه الطريقة يحق القول بان الادارة البريطانية اتبعت اسلوبا في حكم العراق في ضوء تعاملهم مع العشائر لايمانها بان من يسيطر على العشائر يستطيع ان يحكم العراق بسهولة وعلى هذا الاساس اتبعت الادارة البريطانية حول جوهر تركيب المجتمع الذي سوف يتعاون معها وانطلقت من المذكرة التي كتبها برسي كوكس في نيسان عام ١٩١٨ والتي كشف فيها ان من العناصر

التي ينبغي تشجيعها هم الشيوخ الاكابر للعشائر المتوطنة الا ان ما يهمنا كيف نظرت الادارة البريطانية الى الامكانيات الاقتصادية في العراق وامكانيات توظيفها ومع ادراكنا ان الادارة البريطانية كانت تدرك امكانيات العراق الزراعية منذ القرن السابع عشر عندما وصلت سفنها الى البصرة وعندها جرى التفكير حول كيفية توظيف امكانيات العراق خدمة لمصالحها الاستراتيجية من خلال ربط العراق واقتصاده بالرسمال الاحتكاري البريطاني وذلك بجعله سوقا للمنتجات البريطانية ومصدرا اساسيا لتزويد بريطانيا بالمواد الزراعية ولاهمية الامكانيات الزراعية في العراق شكلت قيادة الاحتلال البريطاني الهيئة الزراعية وذلك في شباط ١٩١٥ وتظم دائرتين هما دائرة الري ودائرة الزراعة ولكن السؤال المعروض هنا ما هي الاهداف التي سعت الادارة لتحقيقها من خلال دعم الزراعة ؟ تكمن الاجابة على السؤال انها سعت لضمان انشغال السكان في العراق بالعمل الزراعي وعدم الاهتمام بقضايا الحرب فاذا اعتبرنا ذلك الهدف الاول اما الهدف الثاني لاعتمادها على المنتوج المحلي لسد الحاجة الغذائية للقوات المحتلة وعدم الاعتماد على الاستيراد من الخارج [٢٧] . الا ان الدوائر الزراعية المذكورة واجهت بعض المشاكل منها عدم القدرة في التعامل مع العشائر ومشكلة ملكية الارض وبروز دور رئيس العشيرة والسراكيل في السيطرة على الاراضي .

وحاولت الادارة البريطانية زج ابناء العشيرة في اعمال السخرة ,والبعض منهم خسر حياته بتاثير المساهمة في التجنيد في قوات الشبانه كل ذلك تكون القناعة التامة بان الاحتلال البريطاني ساهم في شل الحركة الزراعية بفعل الحرب والتي ساهمت في تخريب الكثير من القنوات الاروائية وخسارة الايدي العاملة الزراعية ناهيك عن الضرائب التي فرضت على المزارعين وهذا الامر ادخل البلاد في حالة من الركود الاقتصادي بسبب ارتفاع الاسعار للمنتوجات الزراعية وكذلك ما يعانية المواطن في المناطق الزراعية من مضايقات بفعل الضباط البريطانيين او من قبل الشيوخ مما دفع الفلاحين الى ترك اراضيهم [٢٨]

المبحث الثاني

الفعالية الزراعية في ظل الانتداب البريطاني وحتى استقدام الخبير البريطاني ارنست داوسن

بعد اتمام الاحتلال البريطاني للعراق بدات الادارة البريطانية بوضع الخطط في كيفية ادارة العراق . كانت هناك مدارس لادارة العراق احدهما تؤكد على حكم العراق حكم مباشر واطلق عليهم مدرسة الهند وكان رائدها ارنولد ولسن اما المدرسة الثانية وكانت تتبنى فكرة حكم العراق حكم غير مباشر وهم اصحاب مدرسة القاهرة وكان رائدها كلبرت كلايتون وفي ظل تنازع المدرستان الا انه في الاخير استقرت الامور في الاخير على اختيار مدرسة الهند في حكم العراق ومن ابرز الاحداث التي وقعت بسبب اسلوبها ثورة العشرين والتي اكدت فشل طريقتها في الادارة ولابد من تغير منهج ادارة الدولة علما انه قبل انلاع احداث ثورة ١٩٢٠ اصبح هناك تنافس بين المساهمين في الحرب وافرازاتها والمنتصرين عندما طالب بعض

المنتصرين باعطاء المستعمرات التي خرجت من السيطرة العثمانية حق تقرير المصير وقد تبنت هذا المنهج الولايات المتحدة الامريكية وهناك منهج اخر يطالب بتطبيق قانون حق الفتح او ما يسمى قانون حق الغالب على المغلوب وكادت ان تصبح بينهما ازمة كبيرة لولا بروز فكرة الانتداب والتي تبناها جان كرستيان سمطس من جنوب افريقيا ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني في نيسان ١٩٢٠ ومن ثم وضعت الترتيبات من اجل نقل العراق الى وضع سياسي جديد بتاسيس المملكة العراقية وتم ذلك في ٢٣ اب ١٩٢١ وتم اختيار الامير فيصل بن الحسين [٢٩] ليكون اول ملك على العراق واصبح العراق منذ ذلك التاريخ يسمى المملكة العراقية [٣٠] .

كانت للملك فيصل توجهات اقتصادية ويدرك اهمية الاقتصاد للدولة وحاول ان يشخص اهمية تطوير الاقتصاد العراقي منذ الوهلة الاولى وفي ظل وزارة عبدالرحمن النقيب الاولى وثبت افكاره في مذكرته التي وجهها الى مجلس الوزراء واقترح فيها تاسيس لجنة دائمة ذات صلاحيات واسعة برئاسة رئيس الوزراء تتولى تنشيط الصنائع والحرف والزراعة وتاسيس الشركات الوطنية وذكره في مذكرة اخرى الى ضرورة اتباع سياسة تستند الى الاقتصاد في النفقات الادارية من اجل تنفيذ مشاريع ذات النفع العام لتطوير الاقتصاد [٣١] , ويبدو ان الطروحات التي عرضها الملك على رئيس الوزراء واناط المسؤولية به فسرت باتجاهين الاول محاولة منه احراج رئيس الوزراء من اجل دفعه الى تقديم استقالته من الوزارة لعدم قناعة الملك بقدرته في ادارة المفاوضات المقبلة بشان المعاهدة التي ينوي العراق ابرامها مع الادارة البريطانية والاخيرة كانت متمسكة ببقاء الكيلاني في منصبه اما الاتجاه الثاني الضغط على الادارة البريطانية من اجل دعم العراق اقتصاديا اذا كانت متمسكة بالكيلاني علما ان بريطانيا كانت في تلك المرحلة تعاني من ازمة مالية وبنفس الوقت العراق ايضا كان يعاني من عجز في الميزانية ويحاول بكل الجهود النهوض بالواقع الاقتصادي ويمكن متابعة واقع العراق الاقتصادي في ضوء الجدول التالي

السنة	قيمة الاستيراد	قيمة الصادرات	العجز / الفائض
١٩٢١-١٩٢٢	٥٧٢,١٣	٥٢٨,٢٥	٤٣,٨٨ عجز
١٩٢٢ -١٩٢٣	٤٨٥,٨٢	٤٧٤,٦٧	١١,١٥ عجز
١٩٢٣ -١٩٢٤	٤٢٤,١٦	٥٠٩,٤١	٨٥,٢٥ فائض
١٩٢٤ -١٩٢٥	٤٦٤,٨٥	٥٢٧,٣٣	٦٢,٤٨ فائض

من خلال الارقام الواردة في الجدول اعلاه ان الدولة العراقية في العهد الملكي وتحديدا في المدة القصيرة الممتدة من عام عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٢٥ حققت فائض في الميزانية من خلال المقارنة بين الاستيراد

والتصدير بقيمة المبالغ الخارجة والداخلة اليها وبعد ذلك ظل العجز في الميزانية مستمر في الدولة العراقية علما ان عدد نفوس الدولة العراقية في المرحلة الاولى من التاسيس بلغ(٢٨٤٩٠٠٠) مليون نسمة ومن الممكن ان نؤشر اسباب الفائض في الميزانية عائدا الى التوسع في الانتاج والارشاد في الاستهلاك وتوجية الاستهلاك مما ولد لدينا الفائض اما في المراحل اللاحقة فمن الممكن القول ان الانتاج الزراعي كان في ازدياد الا ان الاستيراد غير الموجه ساهم في زيادة الاستيراد وولد العجز في الميزانية العامة للدولة .

لقد ادرك الملك فيصل الحالة الاقتصادية التي كان يمر بها العراق ومن الواجب وضع الحلول للتخلص من العجز الضارب في الميزانية العامة لذلك اقترح الملك فيصل بن الحسين في مذكرته التي رفعها للحكومة تاسيس لجنة دائمة ذات صلاحيات واسعة برئاسة رئيس الوزراء تتولى تنشيط الصناعة والحرف والزراعة وتاسيس الشركات الوطنية مؤكدا على اهمية اتباع سياسة الاقتصاد في النفقات الادارية حتى يتسنى القيام بتنفيذ مشاريع نافعة ومن اجل تنفيذ الافكار التي عرضها الملك تم اقتراح مشروع سمي المجلس الاقتصادي الاعلى واصبح الملك هو الرئيس وينوب عنه رئيس الوزراء ويضم المجلس وزير المالية والاشغال اضافة الى تسعة اعضاء اخرين يتم اختيارهم من بين رجال المال والاعمال [٣٢] .

ان المؤشرات السابقة تؤكد اهتمام الملك بالوضع الاقتصادي للبلد ومن البداية عندما قال ومنذ بداية تسنمة السلطة في خطاب العرش " ايها العراقيون لقد كانت هذه البلاد في القرون الخالية مهد المدنية والعمران ومركز العلم والعرفان الا انها اصبحت بما نالها من الحوادث خالية من اسباب الراحة والسعادة فقد فيها الامن وسادت الفوضى وقل العمل وغارت مياه الرافدين في بطون البحار فا قفرت الارض بعد ان كانت يانعة نضرة وطغت القفار على المعمورة ولا يجدر بشعب يريد النهوض الا ان يعترف بهذه الحقائق " [٣٣] . في ضوء طروحات الملك السالفة الذكر نستطيع ان نحدد المحاور التالية في طروحاته ضرورة الاهتمام بالنهوض الزراعي وكلما نهضنا اقتصاديا يسود الامن وربط الاقتصاد بالامن والمحور الاخر من الضروري ان نشخص الحالة بدقة ونضع لها الحلول التامة . حاول الملك فيصل ان يحدد المسارات للسير فيها من اجل النهوض بالبلد ومنها النهوض بالزراعة واقامة مشاريع متطورة للري ومكافحة الافات الطبيعية من فيضانات وانشاء مصرف زراعي واقامة صناعة وطنية والبدء باستثمار ثروات العراق الطبيعية وربط انحاء العراق بشبكة من الطرق الحديثة ولاسيما سكك الحديد لزيادة تماسك ابناء الشعب وزيادة موارد الدولة وتنظيم الضرائب والاقتصاد في النفقات .... [٣٤] . واكد كذلك على الاهتمام التام بالاقتصاديات في الامور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية اذ لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي عندما قال " يجب الاهتمام التام بالاقتصاديات من الامور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية " [٣٥] . وشهد عهد الملك فيصل ولادة مؤسسات حكومية للعناية بشؤون الزراعة لذلك تم افتتاح

اول مدرسة للزراعة التجريبية في الرستمية وكان التعليم فيها مجانا وشهد استحداث وزارة الري والزراعة كما اسست مدرسة الزراعة الريفية لتعليم ابناء السراكيل اصول الزراعة الحديثة [٣٦] .

صدرت في عهد الملك فيصل العديد من التشريعات التي استهدفت احداث تطور نسبي في الزراعة منها قانون تسويق الزراعة لاستعمال المضخات الصادر عام ١٩٢٦ [٣٧] , ثم اكد الملك في احدى الاحتفالات لابد ان تكون كل ثروات البلاد مصدرها الزراعة وتم اختياره رئيسا فخريا للجمعية الملكية الزراعية وتبرع لها بمبلغ ١٤٥٠ الف روبية [٣٨] وفي محطة اخرى من محطات الملك فيصل الاقتصادية والتي تؤكد ادراكه للاقتصاد عندما اشار الى اهمية اصدار العملة الوطنية عندما تسائل الى متى نظل نستعمل مسكوكات هندية في معاملاتنا والى متى نظل محرومين من مصرف زراعي يحمي المزارعين من تسلط المرابين [٣٩] .

ان المؤشرات والتي بينت اهتمام الملك في البناء الاقتصادي والزراعي بالدرجة الاولى فمن المؤكد ان تسير الحكومات التي تشكلت في العراق بذات الاهتمام , الا اننا لا نجافي الحقيقة اذا قلنا ان الحكومات التي تشكلت لم يكن لها ذات الاهتمام والاندفاع في خدمة المجال الزراعي ولم تقدم حلول ناجعه لاهم مشكلة كانت تواجه الجانب الزراعي الا وهي مشكلة الاراضي وظلت المشكلة عصية على الحكومات العراقية [٤٠] .

اهتمت دائرة المندوب السامي في العراق بالوضع الاقتصادي لذلك قدم المندوب اقتراح يتمثل في تشكيل لجنة سميت لجنة كديس Gaddes Committee لدراسة حالة العراق الاقتصادية [٤١] , ويبدو ان اللجنة قررت الغاء وزارة التجارة التي كان يتراسها جعفر ابو التمن المعروف بمواقفة المنددة بالمعاهدة وفسرت بانها عقوبه وليس لاهداف اقتصادية .

في ضوء ما تقدم ان المجتمع العراقي ومنذ العهد العثماني والى العهود للاحقة ظل مجتمعا قبليا يحوز الاراضي الزراعية بصورة جماعية وللقبيلة الحق في استثمارها وفق احكامها وتقاليدها وليس هناك اي قانون مدني يسند هذه الاوضاع بل كان العرف هو السائد ولكن مع بداية القرن العشرين بدا النظام القبلي بالتداعي وذلك نتيجة لتطور المواصلات وفتح الاسواق داخليا وخارجيا وظلت هناك صفات عامة يتصف بها الاقتصاد الاخضر في العراق منها بدائية الاساليب الزراعية اذ ان اغلب الاساليب الزراعية لاتزال بدائية تعتمد على القوى البشرية والحيوانية بلاضافة الى ذلك عدم تطبيق الدورات الزراعية علاوة على تاخر المكننة الزراعية فضلا عن انخفاض القابلية الانتاجية ونقص التخطيط لسياسة زراعية وسيطرة شيوخ القبائل وكبار الملاكين على مصادر الثروة الزراعية الطبيعية والبشرية واستخدامها للوصول الى الحكم في السلطات التشريعية والتنفيذية وانخفاض مستوى معيشة الفلاح الذين يكونون الطبقة الكبيرة في المجتمع العراقي وتدهور احوالهم الاقتصادية والاجتماعية وعدم استثمار الارض استثمارا جيدا كل ذلك ساهم في تراجع الايرادات المتاتية من الاراضي كضرائب او منتوج زراعي الامر الذي دفع الحكومة

الى المطالبة بمساعدتها في حل ازمتها الاقتصادية في الجانب الزراعي لذلك كانت النصيحة من الجانب البريطاني باستقدام الخبير البريطاني (ارنست داوسن Ernest Dawson) [٤٢] الذي قدم للعراق عام ١٩٢٩ استادا للدعوة التي وجهتها الحكومة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٢٩ في ظل وزارة توفيق السويدي الاولى , ويبدو ان الحكومة العراقية وفي ضوء الازمة الاقتصادية وانخفاض انتاجية الارض وكثرة المشاكل المتعلقة بحيازة الارض واهمية وضع الحلول لها [٤٣] , في ضوء ما تقدم لابد من الاعتقاد بان الحكومة كانت في خطوتها لاستقدام الخبير البريطاني النهوض بالواقع الزراعي الا ان السؤال المعروض هل تحققت الاهداف المرجوة من استقدام الخبير ؟ وللاجابة على السؤال السابق علينا ان ندرك ماهي الافكار التي عرضها داوسن في تقريره المقدم الى الحكومة العراقية عام ١٩٣١ [٤٤] اصدرت الحكومة بعض القوانين التي تخص الاراضي والملاحظة الثانية كيف اثرت القوانين التي صدرت على الانتاجية الزراعية ؟ لنصل الى النتيجة بان استقدام الخبير البريطاني خطوة في الطريق الصحيح لخدمة الاقتصاد الزراعي في العراق ومن المقترحات التي اشار اليها الخبير البريطاني في تقريره هو كيفية القضاء على الغموض وعدم الطمانينة السائدين في كيفية التصرف بالاراضي العراقية ويكمن ذلك بوسيلة وحيدة وتتمثل بتسوية حقوق الاراضي في كل انحاء البلاد وبصورة تدريجية وانها يمكن ان تترك للصدف وقسم بعد مدة من الزمن بتاثير عوامل اجتماعية واقتصادية وما يمكن ان تتم بيد الحكومة الحازمة اذا كان همها الاسراع في وضع الاسس القويمة لرخاء البلاد وقسم التسوية الى نوعين الاول اطلق عليه التسوية المتفرقة ويجري العمل شيئا فشيئا هنا وهناك بصورة مبعثرة حسب ظروف التسوية الى ان يكمل في كل الاراضي المختصة وعليه فان هذه التسوية ستكون اختيارية . وهناك التسوية الاجبارية التي تجري في اوقات معينة . اما النوع الثاني من التسوية اطلق عليها التسوية المنتظمة ويجري العمل فيها بانتظام قطعة والتي تليها الى ان يكمل في كل الارض المختصة , واوضح دوسن ان التسوية المتفرقة اصعب من التسوية المنتظمة وتستغرق وقتا اكثر وتتطلب كلفة اعظم وفي الاخير اشار ان التسوية في العراق تحتم ان تكون قطعة واخرى ولكن في حضور ذوي العلاقة من المتنازعين واصحاب حق التصرف بالاراضي والمستاجرين وجيرانهم وافراد الجماعة المختصة ويبدو ان الهدف من حضور الاعضاء حسب وجهة نظر دوسن ان الفلاح الذي يضطرب ويكذب في المحكمة لا يفعل ذلك وهو في محل متعود عليه وفي حضور جيرانه الذين يعيشون في الارض وبهذه الطريقة يتم اجراء تسوية الحقوق على صورة يفهمها جماعة الزراع ويثقون بعدالتها [٤٥] . انتقد داوسن الدولة العثمانية عندما حاولت اصلاح وتنظيم التصرف في احلال الملكية الفردية محل الملكية العامة فيما يخص الاراضي وكان من حيث الاساس عبارة عن تنظيم التصرف الذي يتمتع به الافراد والجماعات بالاراضي الاميرية تنظيما قانونيا صريحا الا اننا علينا التميز بين التصرف الواقعي بارض اميرية والتصرف القانوني ولا بد من التوفيق

بينهما بل امر في غاية الاهمية اذا اريد تاسيس نظام يبعث على الطمانينة عامة في مسالة التصرف بالاراضي ، الا ان الفشل كان مرافق للحكومة العثمانية في تطبيق الخطة [٤٦].

انتقد ارنست قانون الاراضي العثماني وبالذات عندما قامت بتفويض الاراضي بالطابو الا انها كانت محاولة جدية لاعمار الاراضي ومنيت بالفشل ويكمن فشلها لنقص الخبرة الادارية والفنية والموظفون الاكفاء للقيام بعمل حاسم وبنفس الوقت انه ثنى على قانون الاراضي العثماني بانه لم يفهم جيدا في العراق ولم يطبق بصورة عامة الا انه اثر تاثيرا عميقا في التعامل المتبع في البلاد ولذلك لا يمكن ترك القانون العثماني وبالامكان تعديله وجعله يتلائم مع الوقت الحاضر[٤٧] . حاول ارنست ان يقف على هدف المشرع العثماني عندما سن قانون الاراضي وشخصها عندما قال ان المشرع العثماني كان هدفه توطيد الزراع في الاراضي وبعد بقائهم في عين الاراضي وقيامهم بتحسينات رئيسه فيها بتعبهم تصبح اداءاتهم واضحة غير انه ليس من الانصاف ولا من الصواب غض النظر عن ادعاءات اصحاب النفوذ وصغار الرسمالين لانهم هم الذين ساعدوا تقريبا بطريقة من الطرق الضرورية كحماية الزراع وتقديم راس المال وهم الذين من المحتمل جدا ان اعترف بهم كملاكين واخذوا حصة الملاكية بصورة منتظمة ولذا يجب ان نتحرى ادعاءات الفريقين في المحل نفسه لمعرفة صحيحها من فاسدها [٤٨] . وهنا حاول ارنست توجيه طروحاته عندما اشار ان القسم الاعظم من الاراضي الاميرية في يد العشائر والتي كان كان نفوذها يتزايد ام يتناقص بالنظر الى تبدل الشخصيات والظروف وكانت عشائر العراق في الاصل مؤلفة من رعاة رحل تجوب الاراضي طلبا في مراعي لجمالهم واغنامهم ولما وجدو ان الزراعة مفيدة من الوجه الاقتصادية اخذوا في الاستقرار علما . ان الحكومة العثمانية لم تتمكن من ممارسة سيطرة منظمة على الاراضي الاميرية الواسعة في كل انحاء البلاد لان نفوذا خارج المدن الكبيرة كان قليل جدا والكلمة المسموعة في معظم الحالات للعشائر [٤٩] .

الا ان النفوذ العشائري في السنوات الاخيرة بدا بالضعف وذلك لانتشار ظاهرة لاستقرار العشائر في الاراضي وذلك بفعل تحسين طرق المواصلات واستتباب الامن والنظام ونصب المضخات في جميع الاراضي القريبة من الانهر وانتشار وسائل المدنية الحديثة كالسيارات وغير ذلك وتشيد المنازل على طراز حديث فقد حلت اكواخ القصب محل خيم الشعر واستعيض عن الاكواخ بمنازل مبنية باللبن والاجر وهذه الممارسات ساعتا في اضعاف العشيرة [٥٠] . اشار دوسن الى نقطة اساسية في تقريره وضعها ضمن المقترحات بان للعادات تاثير على معاملات الاراضي اكثر بكثير مما للقانون نفسه لذلك يجب الاعتناء بادخال تلك العادات وذلك التعامل في المذكرة وكذلك ضمن تقريره بمجموعة مقترحات منها وضع منهاج موحد لتسوية حقوق الاراضي ولتقدير اثمانها ويطبق بصورة منتظمة في كل البلد وتاسيس محكمة خاصة تعرف باسم محكمة

الارض لسماع الاعتراضات المرفوعه على قرارات ماموري التسوية حول حقوق الاراضي وجعل الهدف الذي ترمي اليه خطة تسوية حقوق الاراضي تاييد الاستفادة من التصرف بالارض واستثمارها وادامة تلك الاستفادة والقيام بعمليتي تسوية حقوق الاراضي وتقدير اثمان الاراضي في ان واحد وذلك من قبل موظفين ممتازين [٥١] .

ان المتابع للتقرير سيظهر له ان كاتبه هدف الى الاعمار الزراعي الا ان بعض المحطات في التقرير فيها اشارة تؤكد بانه ينبغي استخدام الارض كوسيلة لتحقيق اهداف سياسية ويبغي من ورائها ربط العشائر من خلال خلق حالة من التناقض بين رئيس العشيرة وابنائها حيث ركزت اقطاعات كبيرة باسماء رؤساء العشائر نيابة عن ابناء عشائرهم ومن المؤكد ان تحطيم الرابطة بين الشيخ وابناء عمومته مهم جدا [٥٢] .

ان التقرير الذي قده الخبير البريطاني الى الحكومة العراقية ساهم في ولادة اول قانون وهو قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ [٥٣] على اعتبار ان مشكلة الاراضي الزراعية من اعقد المشاكل ومنذ العهد العثماني واستخدمت الارض لاغراض متعددة لذلك قدمت حكومة نوري السعيد الثانية ١٩ تشرين الاول – ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ لائحة القانون الى المجلس النيابي للمناقشة والتصويت علما ان القانون المذكور تم تعديلة بموجب القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٨ وهنا علينا ان نفهم ما هو الهدف من تسوية الاراضي ؟ ان تسوية الارض يتمثل في تعين اصناف الاراضي وعائديتها وتثبيت الحقوق المتعلقة كحقوق العقر[٥٤] والمرور وكذلك العلاقات المتعلقة بالتصرف وللزمة وتعين عائدية هذه الحقوق وتحديد حدود الاراضي وتعين مساحتها وبهذه الطريقة يسعى التشريع الجديد للقضاء على الارباك الشديد الموجود في ملكية الاراضي واستغلالها والتخلص من المنازعات المستمرة على تحديد الاراضي الزراعية وتشجيع استثمار الاراضي غير المزروعه [٥٥] . ان النتائج التي افرزها تطبيق القانون جاءت مخيبة للامال ولم تحقق الاهداف التي سعى القانون من تحقيقها لان التسوية لم تعترف بحق الفلاحين العاملين في الاراضي فعليا بل سجلت الاراضي وحقوق التصرف بها للمتنفذين من رؤساء العشائر والشيوخ وتم تركيز الاراضي بيد فئة صغيرة بل كانت في اغلب الاحيان متغيبة عن الاراضي وقد تبعت القانون المذكور قوانين اخرى متممه لما سبق منها قانون حق العقر رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ وقانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ لتنظيم التصرف بالحقوق الممنوحة وقانون بيع الاراضي الاميرية لسنة ١٩٤٠ وقانون تفويض الاراضي الاميرية لسنة ١٩٤١ومعظم هذه القوانين لاتقدم خدمة مباشرة للفلاح بل للشيخ ومن يسير معه لانها باختصار ساهمت في تثبيت الاقطاع وفي هدر حقوق الفلاحين الزراعيين [٥٦] .

لقد تمكنت الفرق المكلفة باجراء التسوية في الاراضي المشمولة ويمكن بيان نسبتها من مجموع مساحة العراق الكلية علما ان الارقام المذكورة تصل حتى عام ١٩٥٨

صنف الارض	مساحتها بالدونم	نسبتها الى مساحة العراق والبالغة ١٧٧٧٨٩٦٠٠	نسبتها الى مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والبالغة ١٨١٧٩٢٩٤
الاميرية الصرفة	٥١٣٠٦٩٣٩		
الاميرية المفوضة بالطابو	١٢١٩٤١٣٠		
الاميرية الممنوحة باللزمة	١٢٢٩٨٨٨١		
الاراضي المملوكة	٢٤٢٥١٤		
الاراضي الموقوفة	٨٦٤٤٦٢		
الاراضي المتروكة	٥٩٧٥٨٨٨		
المجموع	٨٢٨٩٢٨١٤		

علما ان مساحة العراق قدرت ١٧٧٧٨٩٦٠٠,مليون دونم ومساحة الاراضي الصالحة للزراعة تقدر ١٨١٧٩٢٩٤ مليون دونم [٥٧] . في ضوء الجدول اعلاه يتبين ان المساحة التي تمت تسويتها قدرت ٨٢ ٨٩٢٨١٤ وتعد مساحة كبيرة قياسا الى مساحة العراق وكذلك قياسا الى مساحة الاراضي الزراعية ويبدو ان النظام الاداري وبالتنسيق مع النظام السياسي حاول حسم الاراضي وانهاء كل الاشكالات وجعلها تصب جميعا لصالح الملاك ولسان حالها يقول بانها سعت جاهدة في سبيل دعمه وعليه السعي الجاد في سبيل دعم النظام السياسي باعتباره اصبح في مقدمة المستفيدين من النظام السياسي ومن يحاول الاطاحة بالنظام السياسي عليه ان يدرك كيف يتعامل مع التغيرات في جانب ملكية الارض باعتبار النظام حاول تغير الملكية والتلاعب ولكن بموجب القوانين التي اصدرها وكانه ادج الخطا وجعله ضمن فلسفة النظام السياسي وهذا ما سنلاحظه في التغير السياسي الذي وقع في اعقاب ١٤ تموز ١٩٥٨ لذلك وجد النظام

السياسي اعادة ترتيب الاملاك التي فرضها النظام السابق بموجب قونين لذلك جاء تشريع قانون الاصلاح الزراعي من اجل فك ارتباط طبقة اجتماعية سابقة مع النظام عندما جردت من اهم مكسب حصلت عليه من النظام السابق .

الخاتمة

تعد الارض اهم راسمال في الوجود ويتميز عن غيره بالثبات , الا انه ظل ملكا عاما ثم انتقل الى التخصص ولم يتم ذلك وفق وفق قوانين فق لاحظنا ان الممتلكات الكبيرة من الارض كانت عشائرية في اصلها وكانت ملكا للجميع وتنظم وفق المعايير الاجتماعية وفي ظل الدولة العثمانية حاولت استغلال الارض كوسيلة لضبط المجتمع العشائري لذلك جاء القانون رقم ١٨٥٧ وهدفه استغلال الارض لضبط السلوك العشائري وذلك من خلال دعم الشيخ على حساب الفلاحين وسجلت معظم الارض باسمائهم الا ان الادارة العثمانية ادركت خطائها وذلك عام ١٩٠٨ لذلك حاولت اضعاف دور الشيخ في مسالة ملكية الارض الا ان الحرب العالمية الاولى كانت على الابواب فلم تتمكن من ذلك وعندما جاءت الادارة الجديدة لحكم العراق قررت انشاء نظام جديد للادارة يقوم على اساس التنظيم القبلي القبلي العشائري واحترام العادات والاعراف العشائرية وتمكنت من اسناد الشيوخ باعتبارهم ادوات لتنفيذ سياستها لذلك اخذ رجال السياسة البريطانية بالنظام الاقطاعي للسيطرة على العشائر بواسطة الشيوخ ومنحهم مزايا مادية ومعنوية لذلك كان النظام السياسي الذي اتبعته الادارة البريطانية يقوم على انه من يستطع السيطرة على شيوخ العشائر يستطع السيطرة على العشائر ومن يستطع السيطرة على الاخيرة يتمكن من حكم العراق بسهولة لذلك نقول حتى التقرير الذي قدمه ارنست داوسن كان هدفه تحويل حركات الشيوخ الى حركات سياسية وجعلهم جزء من اسس النظام السياسي الفائم ومن يحاول اسقاط النظام عليه تحطيم جميع مؤسساته ومنها المؤسسة العشائرية ومن يستند عليها لذلك جاءت قوانين التسوية في اعقاب تقرير داوسن والتي لم تعترف بق الفلاحين الفعليين في الارض وهم المستغلون الفعليون وسجلت حقوق التصرف بالارض للمتنفذين من روؤساء العشائر والشيوخ وركزت الاراضي بيد فئة قليلة ومتغيبة عن الارض وبالاضافة الى القانون السابق هناك قوانين اخرى الحقت وفي ضوء القوانين الصادرة اصبحت المؤسسات الراسخة والتي تبينها القوانين داعما اساسيا للنظام السياسي ومن يحاول تغير النظام السياسي عليه تحطيم القوانين التي اسيند عليها وهذا ما تحقق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عندما حاول النظام الجديد تحطيم المؤسسات العشائرية ولكن باستخدام القوانين ومنها قانون الاصلاح الزراعي .

المصادر

الوثائق الغير منشورة

د ك و , ملفات البلاط الملكي , ملفة رقم ١١٣ / ١٤٠٠ عنوان كتاب رئاسة اليوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٨ و رقم ٢٣ , ص ٤٣

الوثائق المنشورة

الحكومة العراقية , وزارة العدلية , مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣ , (بغداد ١٩٣٤)

ارنست داوسن , بحث في كيفية التصرف بالاراضي والمسائل المتعلقة بذلك مقترحات للشروع في الاصلاح , (بغداد ١٩٣٢)

الرسائل الجامعية

اسماعيل نوري الربيعي , تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب ١٩٢١ – ١٩٣٢ , رسالة ماجستير غير منشورة , (بغداد ١٩٨٩)

حسان ناجي محمد الحديثي , تاريخ الري في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٩٤

حسن هاشم خلف , الملكية الزراعية في العراق وافاق تطورها , رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية , الجامعة المستنصرية ١٩٧٩

حسين محمد القهواتي , تاريخ العراق بين الاحتلالين العثمانين الاول والثاني دراسة في الاحوال السياسية والاقتصادية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٧٥

عبدالمجيد كامل عبداللطيف , دور الملك فيصل الاول في تاسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١- ١٩٣٣ اطروحة دكتوراة غير منشورة معهد الدراسات القومية والاشتراكية الجامعة المستنصرية بغداد ١٩٩٠

محمد يوسف ابراهيم القرشي , المس بل واثرها في السياسة العراقية رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٩٣

الكتب العربية والمعربة

البرت منتشاشغيلي ,العراق في سنوات الانتداب البريطاني , ترجمة هاشم التكريتي , (بغداد ١٩٧٨)

تشارلزترتيب , صفحات من تاريخ العراق بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط ٢٠٠٢ , ترجمة زينة جابر ادريس , ط١ , بيروت ٢٠٠٦

جعفر حسين خصباك , العراق في عهد المغول الاليخانيين ١٢٥٨ – ١٣٣٥ الفتح الادارة الاحوال الاقتصادية والاحوال الاجتماعية , ط١ (بغداد ١٩٦٨)

جعفر خياط , القرية العراقية " دراسة في اصولها واصلاحها " (بغداد ١٩٥٠)

جيمس موريس , الملوك الهاشميون (بغداد ١٩٦٠)

حامد محمود عيسى , القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤ – ٢٠٠٣ (القاهرة ٢٠٠٥)

حسين علي فليح الخزرجي , بريطانيا والعراق " اوضاع العراق الاقتصادية في عهد الادارة البريطانية ١٩١٤ -١٩٢١ دراسة وثائقية , ط١ , (بغداد ٢٠١٦)

حنا بطاطو, العراق " الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهوري , الكتاب الاول , ترجمة عفيف الرزاز, ط١ (بغداد ٢٠٠٥)
خالد الشابندر, شرح قانون الاراضي (بغداد ١٩٢١)
خليل ابراهيم الخالد ومهدي محمد الازري , تاريخ احكام الاراضي في العراق (بغداد ١٩٨٠)
زيد عدنان ناجي , اقليات العراق في العهد الملكي دراسة في الدور السياسي والبرلماني ,ط١ , (لبنان ٢٠١٥)
سعيد عبود السامرائي , مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي (النجف ١٩٧٣)
ضياء علي عبد , الطبيعة القانونية لقرارات تسوية حقوق الاراضي في العراق (بغداد ١٩٨٠)
عبدالجليل الطاهر ,تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة يبين الاحوال السياسية والاجتماعية العراقية (بغداد ١٩٥٨)
عبدالرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج١ , ط٥ (بيروت ١٩٧٨)
عبدالرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج٢ , ط٧ , (بغداد ١٩٨٨)
عبدالرزاق عبد الدراجي , جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ – ١٩٤٥ , ط٢ , (بغداد ١٩٨٠)
عبدالعزيز الدوري , مقدمة لتاريخ العرب الاقتصادي (بيروت ١٩٦٩)
عبدالقادر يوسف الجبوري , التاريخ الاقتصادي (الموصل ١٩٧٩)
عبدوالوهاب مطر الداهري , السياسة الزراعية اقتصاديات الاصلاح الزراعي , ط٢ (بغداد ١٩٧٦)
عبدالله شاتي عبهول , تجربة العراق الملكي في الاعمار ١٩٥٠ -١٩٥٨ دراسة في التاريخ الاقتصادي , ط١ (بغداد ٢٠١٧)
علي الوردي , لمحات من تاريخ العراق القريب , ج٥ (بغداد ١٩٧٧)
عماد الجواهري , تاريخ مشكلة الاراضي في العراق دراسة في التطورات العامة (بغداد ١٩٧٨)
محمد سلمان حسن , التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤- ١٩٥٨ (بيروت ١٩٦٥)
هاشم جواد , مقدمة في كيان العراق الاجتماعي (بغداد ١٩٤٦)
هنري فوستر, نشاة العراق الحديث , ترجمة عبدالمسيح , ج١ (بغداد ١٩٣٨)
الفريق سر المر هولدن , ثورة العراق ١٩٢٠ , نقله للعربية وعلق عليه فؤاد جميل , ط١ , (بغداد ١٩٦٥)
يعقوب يوسف كورية , انكليز في حياة فيصل الاول (لبنان ١٩٩٨)

الهوامش

[١] ـ غسان العطية , العراق " نشاة الدولة ١٩٠٨ ـ١٩٢١ " ترجمة عبدالوهاب الوهاب , (لندن ١٩٨٨) , ص ٣٦
[٢] ـ جعفر حسين خصباك , العراق في عهد المغول الاليخانيين ١٢٥٨ – ١٣٣٥ " الفتح الادارة الاحوال الاقتصادية الاحوال الاجتماعية " , ط١ , (بغداد ١٩٦٨) , ص ١٥٠ ؛ زيد عدنان ناجي , اقليات العراق في العهد الملكي " دراسة في الدور السياسي والبرلماني " , ط١ , (لبنان ٢٠١٥) , ص ٩٩
[٣] ـعبدالقادر يوسف الجبوري , التاريخ الاقتصادي , (الموصل ١٩٧٩) , ص ٣٠

[٤] - عبدالعزيز الدوري , مقدمة لتاريخ العرب الاقتصادي بيروت ١٩٦٩ , ص ٨٩ نقلا عن وميض جمال عمر نظمي واخرون التطور السياسي المعاصر في العراق , بغداد بلا , ص ٨

٥- وميض جمال عمر نظمي واخرون ,التطور السياسي في العراق ,(بغداد بلا) ص ٨

[٦] - المصدر نفسة , ص ١٩

[٧] - المصدر نفسة , ص ١٤

[٨] - جعفر خياط , القرية العراقية " دراسة في احوالها واصلاحها " ,(بغداد ١٩٥٠) , ص ١٣

[٩] - m.s Hassan Growth and Struture of Iraqs Population1867 -1947 Bulletin of Oxford University Institute of Statistics xx1958 نقلا عن وميض عمر نظمي واخرون , التطور السياسي في العراق , ص ١٩

[١٠] - هاشم جواد , مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ,(بغداد ١٩٤٦) , ١٦

[١١] - حسين محمد القهواتي , تاريخ العراق بين الاحتلاليين العثمانيين الاول والثاني " دراسة في الاحوال السياسية والاقتصادية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٧٥ , ص ١٧٩

[١٢] - السير برسي كوكس سياسي وعسكري بريطاني معروف التحق بالجيش البريطاني عام ١٨٨٤ وانظم الى ادارة حكومة الهند عام ١٨٨٩ وتدرج في المناصب حتى اصبح وزيرا للخارجية في حكومة الهند عام ١٩١٤ التي كانت تشرف على مصالح بريطانيا في الخليج العربي وبعد اعلان الحرب العالمية الاولى عين برسي كوكس مستشارا سياسيا للحملة البريطانية التي توجهت اولا الى البحرين استعدادا لغزو العراق وبعد احتلال بغداد في اذار ١٩١٧ صدر الامر بتعين كوكس حاكما سياسيا في العراق ولم تمض الا فترة قصيرة حتى نقل الى طهران سفيرا للمزيد ينظر يعقوب يوسف كورية , انكليز في حياة فيصل الاول , (لبنان ١٩٩٨) , ص ١٢٨

[١٣] - ارنولد ولسن , ولد عام ١٨٨٤ ويعد من ضباط الحملة البريطانية على العراق ثم تولى منصب وكيل الحاكم الملكي العام في العراق خلفا لبرسي كوكس عندما عين في طهران وفي عهده انطلقت ثورة العشرين واثبت فشله في معالجة الثورة والقائمين عليها وقد منيت القوات البريطانية بخسائر جراء الثورة مما دفع الحكومة البريطانية الى اقصائه من منصبه وعودة برسي كوكس الى العراق للمزيد من التفاصيل ينظر محمد يوسف ابراهيم القريشي , المس بل واثرها في السياسة العراقية ,رسالة ما جستير غير منشورة , كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٩٣ , ص٤٣

[١٤] - البرت منتشا شغيلي , العراق في سنوات الانتداب البريطاني , ترجمة هاشم التكريتي , (بغداد ١٩٧٨) , ص ١٥

[١٥] - حسين علي فليح الخزرجي , بريطانيا والعراق " اوضاع العراق الاقتصادية في عهد الادارة البريطانية ١٩١٤ – ١٩٢١ دراسة وثائقية , ط١ , (بغداد ٢٠١٦) , ص ٢٤

[١٦١٦] - صنف القانون العثماني الصادر عام ١٨٥٨ الاراضي الى الاصناف التالية :-
الاراضي المملوكة وهي الاراضي التي يملكها الافراد رقبتها ومسجلة بالطابو ملكا باسمائهم ويحق لهم التصرف بها , الاراضي الموقوفة وهي الاراضي التي اوقفها اصحابها للمنافع العامة , الاراضي الموات وهي الاراضي الخالية التي لم تكن تحت تصرف احد , الاراضي المتروكة وهي التي تعود ملكيتها الى الدولة ويجوز للسكان استعمالها , الاراضي الاميرية وهي الاراضي التي تعود ملكيتها للدولة وقامت الدولة بتفويض حق التصرف بها وتعد من اهم اصناف الاراضي للمزيد من التفاصيل ينظر حنا بطاطو , العراق " الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية " الكتاب الاول , ترجمة عفيف الرزاز , ط١, (بغداد ٢٠٠٥) , ص ٢٥

[١٧] - محمد سلمان حسن , التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ – ١٩٥٨ ,(بيروت ١٩٦٥) , ص ٨٧ ؛ خالد الشابندر , شرح قانون الاراضي , (بغداد ١٩٢١) ؛ خليل ابراهيم الخالد ومهدي محمد الازري , تاريخ احكام الاراضي في العراق , (بغداد ١٩٨٠)

[١٨] - A .Jwaideh , Midhat pasha and the Land System of Iraq Middle Eastern Affairs (London 1963) , p 118 -9نقلا عن وميض جمال عمر نظمي واخرون , المصدر السابق , ص ٢١

[١٩] - غسان العطية , المصدر السابق , ص٤٥

[٢٠] -المصدر نفسه, ص٤٥ ؛ عبدالجليل الطاهر , تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة يبين الاحوال السياسية والاجتماعية العراقية , (بغداد ١٩٥٨) , ص ١٩

[٢١] - سعيد عبود السامرائي , مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي , (النجف ١٩٧٣) , ص ١٢٨

[٢٢] ـ المصدر نفسه , ص ١٢٨
[٢٣] ـ كمال محمد سعيد الخياط , التطور التاريخي لحيازة الارض وعلاقات الملكية في الريف العراقي .الاقتصادي (مجلة) , العدد ٢ . حزيران ١٩٧٠ , ص ٨٣
[٢٤] ـ الفريق سر المر هولدن , ثورة العراق ١٩٢٠, ترجمة وتعليق فؤاد جميل , ط١, (بغداد ١٩٦٥) , ص ١٠
[٢٥] ـ عقدت معاهدة سيفر في ١٠ اب ١٩٢٠ وقد فرضت على تركيا وهي جزء من معاهدة فرساي وكان طرفا الاتفاقية هم كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وحلفائهم من جهة ومن الجهة الاخرى تركيا وقد حضر المؤتمر وفد كبير برئاسة شريف باشا وقد فقدت تركيا فيها مناطق ما بين النهرين وجنوب شرق الاناضول وسوريا بالاضافة الى المناطق العربية الاخرى التي كانت تحت سلطة العثمانين للمزيد ينظر حامد محمود عيسى , القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤ – ٢٠٠٣ ,(القاهرة ٢٠٠٥) , ص١٢٢
[٢٦] ـ اسماعيل نوري الربيعي , تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب ١٩٢١ -١٩٣٣ , رسالة ماجستير , (بغداد ١٩٨٩), ص ١٠١
[٢٧] ـ المصدر نفسه , ص ٦٦
[٢٨] ـ حسين علي الخزرجي , المصدر السابق , ص ٩٠
[٢٩] ـ فيصل بن الحسين هو الاكثر من بين اخوته جلالا وكياسة وسياسة لمع صيته بين العرب وان بريطانيا كانت تفضل فيصل لملكية العراق على اخيه عبدالله ويعود السبب في ذلك لمشورة لورنس من ناحية ولان فيصل كان قد مارس دورا اكثر بروزا في الثورة العربية وهناك من يضيف ان فيصل بن الحسين اختير لملكية العراق لعدة اسباب منها شخصية واخرى تاريخية واخرى اسرية كلها تظافرت ووقع الاختيار على فيصل للمزيد من التفاصيل ينظر جميس موريس , الملوك الهاشميون ,(بغداد ١٩٦٠) , ص ٩٨
[٣٠] ـ على الوردي , لمحات من تاريخ العراق القريب , ج٥ , (بغداد ١٩٧٧) , ٢٨٦ ؛ تشالز تريب , صفحات من تاريخ العراق " بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى اواسط ٢٠٠٢ " , ترجمة زينة جابر ادريس , ط١ , (بيروت ٢٠٠٦) , ص ٨٧
[٣١] ـ عبدالله شاتي عبهول , تجربة العراق الملكي في الاعمار ١٩٥٠ – ١٩٥٨ " دراسة في التاريخ الاقتصادي " , ط١ ,(بغداد ٢٠١٧) , ص ١٨
[٣٢] ـ المصدر نفسه , ص ١١
[٣٣] ـ عبدالرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج١ , ط٥ , (بيروت ١٩٧٨) ص ٦١
[٣٤] نوري عبدالحميد خليل , الملك فيصل الاول بين المطالب الوطنية والضغوط الانكليزية , افاق عربية (مجلة) العدد ٣ ,(بغداد ١٩٩٠) , ص ٧١
[٣٥] ـ هنري فوستر , نشاة العراق الحديث , ترجمة عبدالمسيح ثورة , ج١ , (بغداد ١٩٣٨) , ٤٢٤
[٣٦] ـ عبدالرزاق الحسني , المصدر السابق , ج٢, ط٧ , (بغداد ١٩٨٨) , ص٩١ ؛ عبدالمجيد كامل عبداللطيف , دور الملك فيصل الاول في تاسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ – ١٩٣٣ , اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لمعهد الدراسات القومية والاشتراكية الجامعة المستنصرية بغداد ١٩٩٠) , ص ٢٧٨
[٣٧] ـ حسان ناجي محمد الحديثي , تاريخ الري في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب , (جامعة بغداد ١٩٩٤) , ص ١٠٦
[٣٨] ـ علاء جاسم محمد , الملك فيصل الاول " حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨٣ – ١٩٣٣ " , ط١ , (بغداد ١٩٨٠) , ص ٢٣٨
[٣٩] د ك و , ملفات البلاط الملكي , ملفة رقم ١٤٠٠/١١٣ , عنوان كتاب رئاسة الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٨ و رقم ٢٣ , ص ٤٣
[٤٠] ـ عماد الجواهري , تاريخ مشكلة الاراضي في العراق " دراسة في التطورات العامة , (بغداد ١٩٧٨) , ص ٢٦١
[٤١] ـ عبدالرزاق عبد الدراجي , جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ـ ١٩٤٥ , ط٢ , (بغداد ١٩٨٠) , ص ١٨١
[٤٢] ـ ارنست داوسن شغل منصب مدير عام المساحة وكيل وزارة المالية ومستشارا ماليا في مصر ولدية خبرة في تسوية مشاكل الاراضي في مصر وفلسطين ينظر عماد الجواهري ,المصدر السابق ، ص ٢٥٨
[٤٣] ـ ضياء علي عبد , الطبيعة القانونية لقرارات تسوية حقوق الاراضي في العراق , (بغداد ١٩٨٠) , ص ١٨

[٤٤] ـ كتب ارنست داوسن التقرير وكان يحمل عنوان " بحث في كيفية التصرف بالاراضي والمسائل المتعلقة بذلك " مقترحات للشروع بالاصلاح " وفيه تم اعطاء التوصيف المهني لداوسن عندما تمت الاشارة في واجهة التقرير بانه مدير المساحة العام ووكيل وزير المالية والمستشار المالي في مصر سابقا وتم طباعه التقرير من قبل الحكومة عام ١٩٣٢ وجاء التقرير منظم الى اقسام بلغ عددها تسعة اقسام مع تزويده بعدد من الخرائط والجداول بلغ عددها ١٠ جداول وبلغت عدد صفحاته ٨٠ صفحة والهدف منه كيفية التصرف بالاراضي في العراق . للمزيد ينظر السير ارنست دوسن , بحث في كيفية التصرف بالاراضي والمسائل المتعلقة بذلك " مقترحات للشروع في الاصلاح " , (بغداد ١٩٣٢) , ص ١-٥

[٤٥] ـ المصدر نفسه , ص ٤٢

[٤٦] ـ المصدر نفسه , ص ٣٣

[٤٧] ـ المصدر نفسه , ص ١٧

[٤٨] ـ المصدر نفسه , ص ٢٣

[٤٩] ـ المصدرنفسه , ص ٢٤

[٥٠] ـ المصدر نفسه . ص ٢٥

[٥١] ـ المصدر نفسه , ص ٧٩

[٥٢] ـ حسن هاشم خلف , الملكية الزراعية في العراق وافاق تطورها , رسالة ماجستير غير منشورة , المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية , (الجامعة المستنصرية ١٩٧٩) , ص ٨٥

[٥٣] ـ بموجب قانون تسوية حقوق الاراضي تم اصدار مجموعه من الانظمة منحت بموجبها مناطق زراعية باللزمة وعلى سبيل المثال نظام رقم ٣ لسنة ١٩٣٣ ونص عملا باحكام المادة ١١ أ من قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ وبناءا على ما عرضه وزير المالية وبموافقة مجلس الوزراء تمنح اللزمة كما عرفت في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ في الاراضي الاميرية غير المفوضة بالطابو والكائنة في المناطق التالية الى الاشخاص الحائزين على الشروط الوارد ذكرها في المادة ١١ من قانون التسوية وهي منطقة تسوية اليوسفية منطقة تسوية الدورة ومنطقة تسوية العزيزية للمزيد ينظر الحكومة العراقية , وزارة العدلية , مجموعة القوانين والانظمة للسنة ١٩٣٣ , (بغداد ١٩٣٤) , ص ٨

[٥٤] ـ في البدء علينا معرفة الارض المعقورة في ضوء ذلك علينا بالعودة الى قانون الاراضي العثماني وتطبيقاته والتي حولت كثير من الاراضي الى اصحابها الا انها بقييت دون استثمار من قبل اصحابها مما دفع الى اصدار فرمان اخر سمي فرمان العقر في نفس السنة حيث عرفت الاراضي المعقورة بانها اصلا اراضي مملوكة الا ان اصحابها غير قادرين على زراعتها لذلك وضعت الحكومة يدها على هذه الاراضي واعطتها الى من يستطع ان يققم باستثمارها على ان يؤدي الخراج للدولة وحصة الى مالكها تقدر ١- ٢٠ او حصة ١ – ٢٥ وتسمى الحصة العقرية للمزيد من التفاصيل , عبدالوهاب مطر الداهري , الساسة الزراعية اقتصاديات الاصلاح الزراعي , ط٢ , (بغداد ١٩٧٦) , ص ١٤٧

[٥٥] ـ المصدر نفسه , ص ١٦٨

[٥٦] ـ المصدر نفسه , ص ١٦٩ ـ ٢٨٨

[٥٧] ـ المصدر نفسه , ص ١٦٩